اتصالات سرية.. كيف فتحت تركيا خط تواصل مع "الحوثيين"؟

تركيا تمد الحوثيين بالسلاح عبر إخوان اليمن ودول عربية

الأمناء/وكالات:

في تحول لافت بالسياسة الإقليمية، ظهرت مؤشرات على وجود قنوات اتصال سرية بين تركيا وجماعة "الحوثي" في اليمن، ما يثير تساؤلات كثيرة حول الأهداف الاستراتيجية لأنقرة في المنطقة.

وقال تحليل نشرته صحيفة "يسرائيل هيوم" إن "الرئيس التركي رجب طيب أردوغان يدفع بمشروع الممر الأوسط، طريق النقل الدولي العابر لبحر قزوين، كبديل بري لقناة السويس، مستغلاً جماعة "الحوثي" في اليمن لزعزعة أمن باب المندب.

وزعم التحليل أن أنقرة أنشأت قنوات اتصال مع جماعة "الحوثي" عبر شبكة إقليمية تضم إيران وقطر وفصائل يمنية حليفة، استُخدمت لتأمين قنوات تمويل وتسليح سرية عبر شركات وموانئ تركية.

انتهاك لقرارات مجلس الأمن

ومنذ العام 2017، ومع تصاعد التوترات الإقليمية، بدأت تركيا في إعادة تقييم سياساتها في الشرق الأوسط، متجهة هذه المرة نحو تعزيز علاقاتها مع بعض الأطراف في المنطقة.

في تحول لافت بالسياسة الإقليمية، ظهرت مؤشرات على وجود قنوات اتصال سرية بين تركيا وجماعة «الحوثي» في اليمن، ما يثير تساؤلات حول الأهداف الاستراتيجية لأنقرة في المنطقة.

رفع صورة عبد الملك الحوثي في تركيا

وفي هذا السياق، يُعتقد أن تركيا قد فتحت قنوات اتصال مع جماعة "الحوثي"، مستغلة شبكة من الوسطاء الإقليميين، وهو ما ساهم في تسهيل تدفق الدعم المالي والتسليحي إلى الجماعة عبر شركات وموانئ تركية.

تزامن هذا التقارب مع تصريحات من مسؤولين أتراك أشادوا بجماعة "الحوثي"، ما يعكس تحولاً في الموقف التركي تجاه الجماعة.

في المقابل، أظهرت صور في مدن تركية رفع صور لزعيم الجماعة، ما يعزز فرضية وجود دعم معنوي أو سياسي من بعض الأوساط التركية، في حين تستمر الحكومة التركية الرسمية بالتزام الصمت.

مخطط لاختراق العرب عبر "الحوثيين"

التحليل يشير أيضا إلى أن أنقرة قد تستخدم جماعة "الحوثي" كأداة غير رسمية لتحقيق أهداف استراتيجية، أهمها تقويض حركة التجارة عبر مضيق باب المندب، لتوسيع نفوذها في البحر الأحمر والقرن الأفريقي.

مخاطر تقوض أمن المنطقة

ويُلاحظ أن هذه السياسات غالباً ما تتوازى مع حركات سياسية واقتصادية أخرى في المنطقة، مثل دعم فصائل معينة في اليمن واستقبال الأموال الإيرانية عبر محطات تركية، مما يضاعف التعقيد الإقليمي.

وتعتبر هذه التحركات خرقاً لقرارات الأمم المتحدة، الأمر الذي قد يعرض أنقرة لضغوط دولية وعقوبات محتملة، ويجعل دورها في المنطقة موضع شك وتساؤل.

في تحول لافت بالسياسة الإقليمية، ظهرت مؤشرات على وجود قنوات اتصال سرية بين تركيا وجماعة «الحوثي» في اليمن، ما يثير تساؤلات حول الأهداف الاستراتيجية لأنقرة في المنطقة.

عناصر من جماعة الحوثي

وفي هذا الإطار، يرى بعض المحللين أن تحركات تركيا خطوة استراتيجية ذكية، بينما يعتبرها آخرون تهديداً لاستقرار البحر الأحمر والتجارة العالمية.

كما تضع في ذات الوقت، مسألة استقرار المنطقة والأمن البحري أمام تحديات جديدة، قد تتطلب المزيد من المراقبة الدقيقة من المجتمع الدولي.

وفي الختام، تبقى الاتصالات التركية مع جماعة "الحوثي" غير مؤكدة رسمياً، لكنها تفتح الباب واسعاً أمام تساؤلات كثيرة حول دور تركيا في الصراع اليمني وأهدافها الإقليمية الأوسع.

قرار مرتقب لتحرير الدولار الجمركي في اليمن... ما هي التداعيات؟

الأمناء/خاص:

من المتوقع أن يشهد اليمن المزيد من القرارات والإجراءات المهمة في إطار تنفيذ برنامج الإصلاحات النقدية والمالية والاقتصادية التي ستركز خلال الفترة القادمة على تفعيل الأوعية الإيرادية، وربطها بنافذة موحدة في البنك المركزي اليمني. وعلمت «العربي الجديد»، من مصادر رسمية خاصة، عن قرار حكومي مرتقب سيصدر خلال الأيام القليلة القادمة بتحرير الدولار الجمركي، وهي خطوة ستكون لها تبعات واسعة، وردات فعل متعددة عليها، خاصة من قبل القطاع التجاري الخاص، كما يتوقع أن ترمي هذه الخطوة حجراً في مياه الإيرادات الراكدة والمشتتة.

وقالت المصادر، التي فضلت عدم الإشارة إلى هويتها، لـ«العربي الجديد»، إن تحرير ورفع الدولار الجمركي قد يصلان إلى نسبة كبيرة، إلى جانب فرض رسوم في قطاعات أخرى وتفعيل الأوعية الإيرادية والضريبية، ناهيك عن الجهود التي يتم بذلها لاستعادة إيرادات عشرات الجهات والمؤسسات الحكومية لا تخضع لأي رقابة، ولا تقوم بتوريد إيراداتها بصفتها جهات عامة للبنك المركزي اليمني في عدن. في السياق، يؤكد المستشار الاقتصادي في رئاسة الجمهورية فارس النجار، في تصريح خاص لـ«العربي الجديد»، أن ما تم تنفيذه من إصلاحات خلال الأيام القليلة الماضية حصل بالتوافق مع الأشقاء من الدول المانحة، ومع المؤسسات الدولية الداعمة لليمن، وما يجري تنفيذه من خطة اقتصادية هو المتفق عليه مع كل هذه الأطراف.

في هذا الصدد، يكشف النجار، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن «هناك إجراءات وقرارات أخرى سيتم اتخاذها إلى جانب ما سبق، أهمها تحرير الدولار الجمركي بشكل تدريجي، فهذا القرار قد اتخذ، لكن تأخرت عملية تنفيذه حتى يحصل تحسن في سعر صرف الريال، وتنخفض الأسعار». كما يكشف النجار عن أن رفع الدولار الجمركي لن يشمل السلع الأساسية، والتي تصل إلى أربعة منتجات ستكون معفاة من الجمارك، وهناك سلع الرسوم الجمركية المفروضة عليها تصل إلى 5%، والبعض الآخر 10% من قيمة السلعة.

وبالنسبة لبعض السلع، مثل الحديد والمشتقات النفطية التي سيشملها قرار رفع الدولار الجمركي، فإنه سيؤثر في سعرها بنسبة تراوح بين 6% و7% وبشكل غير مباشر، وهي نسبة يراها الخبير الاقتصادي والمستشار الاقتصادي في رئاسة الجمهورية غير مؤثرة، مع استمرار التحسن في أسعار السلع الذي وصل إلى حوالي 30% ـ 40%، لذا فالتأثير سيكون محدوداً للغاية عند رفع الدولار الجمركي على السلع، مقابل تعظيم الإيرادات، وفق قول النجار. وأضاف «نستطيع من خلال هذه الإجراءات التعامل مع الالتزامات الحتمية»، لافتا إلى أن «بقاء الدولار الجمركي على وضعه الراهن لا يخدم أحد سوى التجار الذين يأخذون رسوماً على السلع الكمالية وغير الأساسية بمعدل 700 ريال على الدولار الجمركي، ويضعون كلفة السلعة بسعر السوق».

ويتحدث النجار لـ«العربي الجديد»، عن قيمة الإصلاحات النقدية التي تمت خلال الفترة الماضية، لأن خطة الإصلاحات الاقتصادية التي انتهى جزء منها كانت مهمة للغاية، حيث شهدنا انتقال البنية التحتية المصرفية إلى عدن بالكامل، لجنة الاستيراد، تحديد سقوف الحوالات، حصر المعاملات الحكومية والمعاملات التجارية في الإطار المحلي بالريال اليمني، فكل هذه الإجراءات الإصلاحية ساهمت في تخفيف وتقليص الشريان الذي كانت تتغذى منه قوى المضاربة في السوق، وبالتالي عاد سعر الصرف إلى المستوى المناسب الطبيعي، فالسعر السابق لم يكن طبيعياً بل كان مدفوعاً بقوى المضاربة.

وكان البنك المركزي اليمني قد أعلن منذ أيام عن اكتمال نقل المنظومة المصرفية إلى عدن، واستكمال هيكلة الشبكة الموحدة وإطلاقها بقيادة البنوك لتعزيز الرقابة والالتزام، وتفعيل أدوات السياسة النقدية، ووقف أي إصدار نقدي جديد، وتفعيل أدوات الدين العام، وتعزيز الرقابة على سوق الصرف، وتوسيع الشراكات مع المؤسسات المالية الدولية.

الحكومة اليمنية تمنع التعاملات والعقود بالعملة الأجنبية

وفقاً لمصادر خاصة مطلعة، فإن ذلك يأتي بالتوازي مع جهود أخرى للحصول على وديعة مالية سعودية بعد فشل الحصول عليها طوال الفترة الماضية بسبب وجود عديد الاشتراطات للحصول عليها، من ضمنها تنفيذ الحكومة برنامج البنك المركزي اليمني في عدن للإصلاحات النقدية والمالية والمصرفية والاقتصادية، بعد مماطلة وتلكؤ لفترة طويلة من قبل الحكومة التي وافقت منذ نحو 15 يوماً على التنفيذ بالاشتراك مع البنك المركزي.

هذا البرنامج الخاص بالإصلاحات يعتبر أيضاً من ضمن اشتراطات صندوق النقد الدولي الذي رفض طلباً حكومياً منذ نحو خمسة أشهر لتخصيص منحة مالية لليمن، كي توضع في البنك المركزي اليمني في عدن لتمويل استيراد السلع الأساسية، وتوفير الدولار لتغذية احتياجات السوق المصرفي لتهدئة انهيار واضطراب العملة خلال الفترة الماضية، وأيضاً رفضه ضم اليمن إلى برنامج المساعدات العاجلة التي يقدمها الصندوق للدول المتضررة من النزاعات.

ويقول النجار إن برنامج الإصلاحات الذي شرع في تنفيذه يحظى بدعم واهتمام دولي وإقليمي، وهو أمر مهم للغاية لحصول اليمن على المساعدات الدولية، مشدداً على حاجة اليمن لمنحة أو وديعة لأن ما يمتلكه من إيرادات واقتصاد ريعي من موارد الموازنة على صادرات النفط لا يغطي سوى ما بين 20 و30% من الالتزامات الحتمية. من جانبها، أكدت المصادر أن الوديعة السعودية مربوطة بجهود وتحركات المبعوث الأممي إلى اليمن في الملف الاقتصادي وتنفيذ خريطة الطريق المعلن عنها في نهاية العام 2023، وبطاولة الحوار التي يجب أن يذهب الطرفان إليها: الحكومة المعترف بها دولياً والحوثيون.